j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study

Salah Hassan Al-Arbawi

College of law, Uruk University, Baghdad, Iraq.

dr.salah.alarbawi@gmail.com

Abstract It seems we are sleepwalking towards a climate catastrophe," and "The era of global warming has ended, and the era of global boiling has begun," are two quotes from UN Secretary-General António Guterres, the first in March 2022 and the latter in July 2023. He warns of countries neglecting their climate commitments and many, both developed and others, not adhering to the implementation of sustainable development plans. Sustainable development is no longer just a term or concept to be added to the field of other terms and concepts; it is an urgent necessity, and neglecting it signals a serious danger. The World Commission on Environment and Development defines it in its 1987 report titled "Our Common Future" presented to the United Nations as "development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs." It is clear that the issue of sustainable development is not new or emergent; it was discussed in the 1980s. Nor is it a secondary or marginal issue; it is supported by the United Nations. It is surprising that the Iraqi Constitution of 2005 does not mention sustainable development, even though it was written nearly a quarter-century after the term became widespread. The current constitution refers to the word "development" without specifying its meaning or content, whereas some constitutions, such as the amended Egyptian Constitution of 2014, clearly and explicitly refer to sustainable development and the rights of future generations. Respecting the rights of future generations is one of the most important topics that constitutional lawmakers should include at the core of the constitutional document to grant it both substantive and formal supremacy, giving it the necessary priority and care.

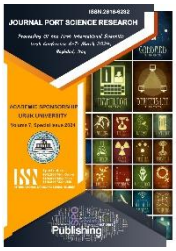

10.36371/port.2024.special.39

Keywords: *Climate Crisis; Global Warming; Sustainable Development; Future Generations; Constitutional Law*

التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة في دستور العراق لسنة (2005) دراسة مقارنة

صلاح حسن العرباوي

كلية القانون / جامعة اوروك الاهلية، بغداد ، العراق .

الخلاصة: يبدو اننا نسير نائمين نحو كارثة مناخية"، "انتهى عصر الاحتباس الحراري وبدأ عصر الغليان الحراري العالمي"، اقتباسان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتريتش، الأول في مارس (2022)، والأخير في يوليو 2023 ، يحذر فيهما من إغفال الدول التزاماتها تجاه المناخ وعدم الالتزام الكثير منها (المتقدمة وغيرها) بتنفيذ خطط التنمية المستدامة . لم تعد التنمية المستدامة مجرد مصطلح أو مفهوم يضاف إلى حقل المصطلحات والمفاهيم الأخرى، فهي حاجة وضرورة ملحة، وإهمالها ينذر بخطر جسيم . تعرفها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها المعنون (مستقبلنا المشترك) المقدم عام 1987 للأمم المتحدة (التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته). من الواضح أن موضوع التنمية المستدامة ليس موضوعا جديدا طارئا، فقد تم الحديث عنه في الثمانينيات من القرن الماضي، كما أنه ليس موضوعا ثانويا أو هامشيا، انما يحظى برعاية المنظمة الدولية للأمم المتحدة . من الغريب أن يأتي دستور العراق لعام 2005،خاليا من الإشارة إلى التنمية المستدامة، بالرغم من أنه كتب بعد قرابة ربع قرن من شيوع مصطلح التنمية . أشار الدستور المعمول به إلى كلمة (تنمية) دون تحديد معناها ومحتواها، في حين أشارت بعض الدساتير مثل الدستور المصري لعام 2014 المعدّل إلى التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة بوضوح وصراحة . يعد احترام حقوق الأجيال القادمة أحد أهم الموضوعات التي ينبغي على المشرع الدستوري أن يضعها في صلب الوثيقة الدستورية من أجل إكسابها السموّين (الموضوعي والشكلي)، وإعطائها الأولوية والرعاية اللازمة.

الكلمات الدالة: *: الأزمة المناخية؛ الاحتباس الحراري؛ التنمية المستدامة؛ الأجيال القادمة؛ القانون الدستوري*

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

المقدمة

" **نحن نسير نائمين نحو كارثة مناخية**"، " إن عصر الاحتباس الحراري انتهى، وبدأ عهد الغليان الحراري العالمي ". اقتباسان للأمين العام للأمم المتحدة (انطونيو غوتيريش) الاول في آذار 2022، والاخر في تموز 2023، يحذر فيهما من اغفال الدول واجباتها والتزاماتها تجاه المناخ وعدم التزام الكثير منها (المتقدمة وغيرها) بخطط التنمية المستدامة.

فالتنمية المستدامة اذاً لم تعد مجرد اصطلاح او مفهوم يضاف الى حقل الاصطلاحات والمفاهيم الاخرى، انما هي حاجة وضرورة ملحة، واهمالها ينذر بالخطر الجسيم.

وقد عرَفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها المعنون (مستقبلنا المشترك) المقدم للأمم المتحدة في عام 1987 بأنها (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها).

من الواضح، ان موضوع التنمية المستدامة ليس موضوعاً جديداً طارئاً، فقد تم الحديث عنه في ثمانينات القرن المنصرم، كما انه ليس موضوعاً ثانوياً او هامشياً، بل أصبح متصدرا ترعاه المنظمة الدولية للأمم المتحدة، وتلتزم به غالبية الدول.

ومن الغريب بمكان أن يأتي دستور العراق لسنة 2005 خالياً من الاشارة الى التنمية المستدامة، رغم انه كُتب بعد قرابة الربع قرن من شيوع مصطلح التنمية.

جدير بالذكر أن الدستور النافذ أشار الى كلمة (التنمية) دون تحديد معناها ومحتواها، في حين اشارت بعض الدساتير كالدستور المصري 2014 المعدل الى التنمية المستدامة وحقوق الاجيال القادمة بشكل واضح وصريح. بل ان بعض الدساتير الموغلة في القدم كالدستور الامريكي 1787 اشار الى حقوق الاجيال القادمة ولم يغفلها كما هو الحال في دستورنا النافذ. ان قصر نظر المشرع الدستوري العراقي في هذا الموضوع وغيره لابد ان يعالج وذلك من خلال التعديلات الدستورية .

مشكلة البحث

ان العالم يتطور ويتغير باستمرار، والدولة التي تريد ان تنتقل من حالة الفشل الى النجاح، ومن تصنيف الدول النامية الى تصنيف الدول المتقدمة لابد ان تواكب هذا التطور والتغير، والعراق معني بشكل خاص في الكلام أعلاه لأنه امام فرص كبيرة وتحديات خطيرة، والتنمية المستدامة تعد من اهم مؤشرات التقدم في العصر الحالي، وكان من المفترض بالمشرع الدستوري العراقي ادراجها في صلب الوثيقة الدستورية لتأتي بعد ذلك التشريعات والقرارات والاجراءات لترجمة المفهوم على ارض الواقع.

أهمية البحث

ان موضوع التنمية المستدامة ومراعاة حقوق الاجيال القادمة يعد واحداً من أهم المواضيع التي ينبغي على المشرع الدستوري النص عليها في الوثيقة الدستورية وذلك من اجل اكسابها السموين (الشكلي والموضوعي)، واعطائها الاولوية والعناية اللازمتين.

منهجية البحث

سنعتمد في بحثنا هذا المنهج التحليلي المقارن، اذ نضع النصوص الدستورية في الأنظمة المقارنة موضع الدراسة (الدستور المصري 2014 المعدل والدستور التونسي 2022 والدستور العراقي النافذ لسنة 2005) على طاولة التحليل لنكتشف مواضع القوة والضعف فيها، وذلك من اجل الإحاطة الشاملة بالموضوع.

خطة البحث

سنبحث موضوع التنمية المستدامة وحقوق الاجيال القادمة في دستور العراق لسنة 2005 في مطلبين، الاول منهما للبحث في المفهوم والاهداف والمؤشرات وذلك في فروع عدة. اما المطلب الثاني فقد خصص لبحث موقف الدساتير المقارنة من الموضوع وايضاً تم توزيعه على فروع عدة.

المطلب الأول

مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية مفهوماً قديماً قدم الزمان، الا انه كمصطلح يعد ابتكارا جديرا يرجع الفضل فيه الى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي انعقد في استكهولم سنة 1972، ناقش المؤتمر لأول مرة العلاقة بين البيئة والفقر وغياب التنمية، وتم الاعلان عن ان العلاقة

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

بين البيئة والفقر وغياب التنمية هي علاقة طردية، فالفقر وغياب التنمية هما اشد اعداء البيئة. وصدر عن المؤتمر توصيات عدة لم تشر صراحة الى اصطلاح التنمية الا انه يمكن استنتاج ذلك من المبادئ التي اقرها المؤتمر[1].

في عام 1983 قامت الأمم المتحدة بإنشاء مفوضية العالم للبيئة والتنمية. ومنذ عام 1987 بدأت تبلور مفاهيم جديدة عن البيئة والتنمية[٢].

وهكذا استمرت المؤتمرات والندوات وتسارعت الخطوات من اجل بلورة المفهوم واكسابه بعداً دولياً، حتى غدا في وقتنا الحالي، مفهوماً جوهرياً واساسياً ادخلته غالبية الدول في تشريعاتها (بعض الدول ضمنته دساتيرها) وخططها الحكومية، خصوصاً بعد رؤية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

سنبحث في هذا المطلب تعريف التنمية المستدامة، وأبعادها وأهدافها ومؤشراتها وذلك في فروع.

الفرع الأول

تعريف التنمية المستدامة

توجد الكثير من التعريفات للتنمية المستدامة، وقد حاول تقرير الموارد العالمية المنشور في سنة 1992 والخاص بموضوع التنمية اجراء مسح شامل لأهم التعاريف، وتوصل الى عشرين تعريف موزعة على أربعة حقول (اقتصادية، اجتماعية، بيئية و تقنية). يعرف برابير التنمية المستدامة بشكل أكثر عمومية، وتعني انشاء نظام اجتماعي اقتصادي يضمن الدعم لتحقيق الأهداف الآتية: زيادة في الدخل الحقيقي، تحسن في مستوى التعليم، تحسين صحة السكان[٣].

وير ى روبرت سولو(Robert Solow) أنها تعني عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة وتركها على الوضع الذي ورثها الجيل الحالي، واكد Solow على الأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الموارد المستهلكة من قبل الأجيال المتعاقبة، بل يجب توجيه اهتمام كاف بنوعية البيئة التي تخلفها للمستقبل (المصانع، المعدات والتكنولوجيا) والتي تشمل الى جانبها المعنوي او المعرفي طبيعة وحجم الادخار والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية.؛ ويعرفها وليام هآوس بأنها العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع مقد ارت البيئة وذلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكافئتان وليستا متناقضتين، ويعرفها محمد كمال الشرقاوي بانها العملية التي تهدف تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الانسان الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة[٥] ويرى البنك الدولي ان التنمية المستدامة عملية تهتم بتحقيق تكافؤ فرص متساوية بين الأجيال الحالية والاجيال القادمة[٦] اما أبو المعاطي فقد عرفها بأنها عملية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان وتؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية واحداث تحولات في القاعدة الصناعية، التنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة تلبية لاحتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات[٧].

من الواضح انه من الصعب بمكان حصر مفهوم التنمية المستدامة وإيجاد تعريف شامل ودقيق لها، اذ انها عملية تتفاعل فيها أبعاد متعددة ومختلفة (اقتصادية، اجتماعية، بيئة، سياسية وغيرها). ولذلك نرى ان تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المشار اليه سابقاً (التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها) هو التعريف الأرجح والأكثر واقعية .

الفرع الثاني

تحديات واهداف التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة تحديات هائلة، ومقاومة هذه التحديات تحتاج الى جهد مكثف والتزام عالٍ وعام من الجميع، وبغية مواجهة هذه التحديات وضعت الأمم المتحدة في مؤتمرها المنعقد(15-17، 2015) سبعة عشر هدفاً، ومئة وتسع وستون غاية، سنشير الى التحديات والاهداف في البندين الآتيين:

اولاً: تحديات التنمية المستدامة: "نحن نواجه تحديات هائلة امام التنمية المستدامة، ما يزال مليارات من الناس يعيشون في فقر ويحرمون من حياة كريمة. وهناك تزايد في عدم المساواة داخل

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

البلدان وفيما بينها، وايضاً هناك تفاوت هائل في الفرص والثروة والسلطة .

ما يزال عدم المساواة بين الجنسين يمثل تحدياً رئيسياً. البطالة، وخاصة بطالة الشباب هي مصدر قلق كبير، التهديدات الصحية العالمية والكوارث الطبيعية الأكثر تواترا وشدة، والصراع المتصاعد والتطرف العنيف والإرهاب والأزمات الإنسانية ذات الصلة، والتشريد القسري للأشخاص. استنفاذ الموارد الطبيعية، والاثار الضارة للتدهور البيئي بما في ذلك التصحر والجفاف وتدهور الأراضي وندرة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي ،كلها تحديات تضاف الى قائمة التحديات التي تواجه البشرية. ويعد تغير المناخ أحد أكبر التحديات في عصرنا ، وتقوض آثاره السلبية قدرة جميع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة.

وتؤثر الزيادات في درجة الحرارة العالمية وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وغيرها من آثار تغير المناخ بشكل خطير على المناطق الساحلية والبلدان الساحلية المنخفضة بما في ذلك العديد من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ان بقاء العديد من المجتمعات وأنظمة الدعم البيولوجي للكوكب في خطر". كل هذه التحديات تم استعراضها في مؤتمر الأمم المتحدة المشار اليه سابقاً[٨].

ثانياً: اهداف التنمية المستدامة : لم تأخذ اهداف التنمية المستدامة شكلاً واحداً، وقالباً ثابتاً، انما تعددت وتوسعت، مواكبة للتطور والتقدم الحاصل في معظم البلدان. ففي عام 1987 وضعت الأمم المتحدة خمسة اهداف للتنمية[٩] :

1. تحقيق النمو الاقتصادي.
2. تحقيق العدالة الاجتماعية.
3. ترشيد استخدام جميع أنواع الموارد.
4. حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من اجل الأجيال القادمة.
5. التنمية الاقتصادية .

الا أن خطة التنمية 2030 شملت سبعة عشر هدفاً تندرج ضمن خمسة أبواب (الناس، الكوكب، الازدهار، السلام والشراكة)[١٠]. والاهداف هي:

1. انهاء الفقر بكافة اشكاله وانواعه في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزارعة المستدامة.
3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع.
4. ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرصة التعليم المستمر.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
6. ضمان اتاحة المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها المستدامة.
7. ضمان الحصول على طاقة ميسورة التكلفة ونظيفة للجميع.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.
9. بناء بنى تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.
10. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينهما.
11. بناء مدن سلمية وعادلة وشاملة.
12. ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين المناخ.
14. المحافظة على الأنهار والمحيطات والبحيرات والمسطحات المائية والكائنات الحية.
15. حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية وإدارة الغابات بشكل مستدام ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.
16. تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمسائلة على جميع المستويات.
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية.

الفرع الثالث

استراتيجية التنمية المستدامة وأهميتها

لم تعد التنمية المستدامة مجرد مفهوم نظري يتناوله المثقفون والمختصون في اقوالهم وكتاباتهم، انما غدت مفهوماً علمياً يحتاج الى تخطيط وخطة، وسياسات وإجراءات ومعايير ومؤشرات، لذلك لابد لكل دولة من وضع استراتيجية خاصة بالتنمية المستدامة، تبين من

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

خلالها كيفية تحقيق اهداف التنمية وتحدياتها. سنبين في البندين الآتيين معنى الاستراتيجية الوطنية للتنمية وأهميتها:

أولاً: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: عرف المنتدى الدولي المعني بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في(2001) الاستراتيجية الوطنية، بأنها (إجراء متكرر لتنسيق الأفكار والإجراءات وتشاركها من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية بطريقة متوازنة ومتكاملة. والاهم من ذلك انها دعوة الى تغيير مؤسسي وهي تهدف الى الانتقال من الممارسة التقليدية المتمثلة بوضع الخطة على الورق الى انشاء نظام مرن يمكن ان يتحسن باستمرار وينبغي أن يكون عملية تشمل تحليل الحالة وصياغة السياسات وخطط العمل والتنفيذ والرصد والاستعراض المنظم. انها عملية دورية تفاعلية للتخطيط والمشاركة والعمل على التركيز فيها على إدارة التقدم نحو اهداف الاستدامة)[١١] وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بأنها (مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القد ارت والتخطيط والاستثمار، تقوم على المشاركة ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حين يتعذر ذلك)[١٢].لقد اقترح مفهوم الاستراتيجية الوطنية في عام 1992 في جدول اعمال القرن الواحد والعشرين، اذ دعيت الدول المشاركة الى ضرورة وضع خطة عمل تشاركية واحدة واقعية وطموحة في الوقت ذاته، تدمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. نتج عن ذلك أن تفاوت الدول المشاركة في مدى تحقيق التزامها في وضع هذه الاستراتيجية، وتفاوت ايضاً في مدى تنفيذ الاسراتيجية . ففي عام 2000 واستناداً الى التقارير الوطنية الواردة من الحكومات لم يلتزم بوضع استراتيجيات سوى 85 دولة[١٣] وقد أعلنت الدول المجتمعة لوضع رؤية التنمية المستدامة 2030 التزامها بوضع است استراتيجيات وطنية لتحقيق الأهداف السبعة عشر، وهذا ما فعله العراق. وسنتحدث لاحقاً عن الاستراتيجية الوطنية ومدى تنفيذ العراق للتزامه بها.

ثانياً: أهمية التنمية المستدامة: تكمن أهمية التنمية المستدامة في انها تعد حلقة وصل بين الجيل الحالي والاجيال القادمة، تضمن استمرار الحياة الإنسانية، وتكفل للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للثروة، كذلك تعد التنمية وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية[١٤] . وتلعب التنمية دوراً فاعلاً ومؤثرا في الحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة وتحسين جودة التعليم والحد من العنف والتطرف وتقليص فجوة المساواة بين الاجناس البشرية وغير ذلك.

المطلب الثاني

التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة في الدساتير المقارنة

أشارت بعض الدساتير بشكل واضح الى التنمية المستدامة، وضرورة مراعاة حقوق الأجيال اللاحقة، ولم تكتف بذكر مفردة التنمية وحدها أو بذكر ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، انما حرصت على احاطة التنمية بالسمو الدستوري الذي تتمتع به بقية النصوص، وهذا اتجاه محمود جدا، ولم ينتهج المشرع الدستوري العراقي في دستور 2005 هذا النهج، اذ لم يشر الى التنمية المستدامة بشكل واضح. رغم أن بين وقت كتابة الدستور وبين ابتكار اصطلاح التنمية المستدامة خمسة عشر سنة.

وهذا يؤشر بشكل واضح قصر نظر المشرع الدستوري، خلافاً لبعض الدساتير الموغلة في القدم، ومنها الدستور الأمريكي 1787والذي أشار الى حقوق الأجيال اللاحقة في مقدمته[١٥].

سنبحث في هذا المطلب مواقف الدساتير المقارنة (الدستور المصري المعدل سنة 2014، الدستور التونسي لسنة 2022، والدستور العراقي لسنة 2005) وذلك في عدة فروع، مع الإشارة الى اننا لسنا بصدد تعقب مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان المقارنة او معرفة فيما إذا كانت النصوص الدستورية الخاصة بها تمت ترجمتها الى واقع معاش ام لا.

الـفرع الأول

موقف الدستور المصري لسنة 2014 المعدل من التنمية المستدامة وحقوق الاجيال القادمة

مرت مصر بالعديد من الاحداث السياسية والاجتماعية والعسكرية التي قلبت نظام الحكم فيها رأسا على عقب، فقد انتهى النظام الدكتاتوري بإزاحة الرئيس الأسبق (حسني مبارك) وإيداعه السجن،

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

وكذلك انتهى حكم الاخوان المسلمين بإزاحة الرئيس السابق محمد مرسي بإيداعه السجن، ومما لا شك فيه ان تلك التطورات والتغيرات تنعكس على التشريعات والقوانين وفي مقدمتها الدساتير، ونحن هنا بصدد الإشارة الى التغيرات والتطوارت التي انعكست على الوثيقة الدستورية فيما يتعلق بموضوع التنمية المستدامة، فبعد أن كانت الدساتير السابقة خالية منها[١٦]، جاء دستور 2014 المعدل[١٧] ليشير اليها والى حقوق الأجيال اللاحقة في اكثر من نص ومادة. جاء في ديباجة الدستور المعدل (نحن نؤمن بالديمقراطية طريقاً ومستقبلاً وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمي للسلطة، ونؤكد على حق الشعب في صنع مستقبله، وهو وحده مصدر السلطات، الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، ولنا ولأجيالنا القادمة السيادة في وطن سيد.) هذه الإشارة لحق الأجيال في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية إشارة موفقة جداً وتعني أن كاتب الدستور لم يكن ضيف الافق يفكر في يومه فقط. وتنص المادة 27 من الدستور المصري المعدل على أن (يهدف النظام الاقتصادي الى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر، ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري..). لقد أشار هذا النص بشكل واضح ومفصل الى التنمية المستدامة وأهدافها وهذا موقف يحسب للمشرع الدستوري، اذ انه لم يذكر التنمية كاصطلاح مجوف فقط. وجاء في مادة أخرى التأكيد على ملكية الشعب لموارد الدولة الطبيعية وتلتزم الدولة بالحفاظ عليها وحسن استغلالها، وعدم استنزافها،ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها..)[١٨]

نص اخر(المادة 4) اشارة في غاية الاهمية (الاشارة الى الاقتصاد الاخضر)[١٩] تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية . ويحظر التعدي عليها او تلويثها او استخدامها بما يتنافى مع طبيعتها، وحق كل مواطن في التمتع بها مكفول، كما تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء في الحضر، والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المعرض منها للانقراض أو الخطر، والرفق بالحيوان، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون. كما وأكد الدستور كذلك على ضرورة توفير الأمن الغذائي للمواطن بما يحقق السيادة الغذائية المستدامة[٢٠] وكذلك أشار الى ضرورة حفظ حقوق الأجيال.

الفرع الثاني

موقف الدستور التونسي لسنة 2022

من التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة

تحفل تونس بتاريخ غني بالثوارت والاحتجاجات الشعبية ،منذ العام (1969انتفاضة الوردانين ضد تعميم سياسة التعاضد في تملك الأراضي الى انتفاضة الخبز في العام 1984)[٢١]، وصولاً الى عام 2010 وإحراق محمد البوعزيزي نفسه والذي اشعل الحرائق في الأنظمة العربية الدكتاتورية (تونس، مصر، ليبيا، اليمن)، ومن تونس انطلقت شرارة الربيع العربي، وكان لهذه الشرارة أسبابها ودوافعها وأهدافها وغاياتها، ولسنا بصدد استعراض ذلك. ما يهمنا الإشارة اليه، أن الوضع السياسي في تونس لم يستقر بعد الثورة، وذلك بفعل الصراعات بين التيارات السياسية المختلفة الايدولوجيات والتوجهات، وانعكس ذلك بدوره على الحياة الدستورية والقانونية، فالبداية كانت بقانون التنظيم المؤقت للسلطة العمومية ثم تمت كتابة دستور جديد في 2014، استمر العمل به قرابة سبع سنوات ثم بعد سيطرة قيس بن سعيد (الرئيس الحالي) تمت كتابة دستور جديد في 2022 والاستفتاء عليه من قبل الشعب[22] وخلافاً لدستور2014[٢٣] لم يشر الدستور الجديد2022 بشكل صريح الى اصطلاح التنمية المستدامة، انما أشار الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. جاء في ديباجة الدستور النافذ (وأننا سنعمل ثابتين مخلصين على أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستمرة دون تعثر أو انتكاس تزيد تونس الخضراء اخضرارا ، فلا تنمية مستمرة دائمة الا في بيئة سليمة خالية من كل أسباب التلوث).

وفي باب الحقوق والحريات، جاء في الفصل الثالث عشر(تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وعلى

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

تمكينه من كافة الوسائل حتى يساهم بصفة فاعلة في التنمية الشاملة للبلاد) . والظاهر أن استخدام مفردة التنمية الشاملة يراد بها التنمية في مختلف الجوانب والقطاعات. تجدر الإشارة الى ان الدستور الجديد ذكر حق الأجيال القادمة في الفصلين (49,48) جاء في الفصل 48 (تلتزم بتوفير الماء الصالح للشرب للجميع وعلى قدم المساواة، وعليها المحافظة على الثروة المائية للاجيال القادمة) اما الفصل 49 فقد أشار الى حماية الدولة للموروث49 فقد الثقافي وضمان حق الأجيال القادمة فيه.

ان الإشارة الى حقوق الأجيال القادمة في موضعين يطرح سؤالاً جوهرياً، ماذا عن حقوقهم في بقية المجالات، هل يسمح للجيل الحالي باستنفاذها دون م ارعاة الأجيال القادمة؟

من الواضح أن المشرع الدستوري التونسي لم يكن موفقاً في تنظيم التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة كما فعل المشرع الدستوري المصري.

الفرع الثالث

موقف الدستور العراقي لسنة 2005

من التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة

من المؤسف جداً، عندما تطالع نصوص الدستور العراقي النافذ، فلا تجد للتنمية المستدامة فيه ذكرا ، فلم يذكر هذا الاصطلاح رغم أهمية مفهومه وطنياً وعالمياً ولا مرة واحدة، وكما غاب ذكر التنمية المستدامة ،غاب كذلك ذكر حقوق الأجيال القادمة، وكأن الدستور كتب ليومه فقط ولم ينظر للغد. في حين ان الدساتير تكتب عادة لتفتح نافذة على المستقبل.

لقد أولى الدستور الحالي مواضيع ثانوية أهمية كبيرة وأغفل الإشارة الى مواضيع في غاية الأهمية كالتنمية المستدامة،ولا أدري كيف يهتم المشرع الدستوري بموضوع ثانوي كالعشائر وتنظيمها ويدخلها في صلب الوثيقة الدستورية، ويتجاهل موضوع العصر.

يبدو ان ثلاثية (القلق والامل والحلم) لازمت كتابة الدستور (القلق الشيعي، الامل السني، الحلم الكردي)، القلق من عودة الدكتاتورية والامل بعودة الحاكمية والحلم بتأسيس دولة قومية، هذه الثلاثية لا يمكن ان تنتج دولة تكون التنمية عمادها، ولا يمكن لهذه الثلاثية الا ان تكون مشدودة للطائفية والجهوية والمكوناتية. وهذا ما يمكن رؤيته بوضوح في نصوص الدستور النافذ .

قد يحتج البعض ويقول إن الدستور وإن غادر الاصطلاح الا انه أشار الى أسس وابعاد التنمية وهذا هو الأهم، فما فائدة ذكر الاصطلاح مجوفاً أو يبقى حبيس النصوص الدستورية، المهم الاشارة الى الاسس والابعاد والاهداف وبذلك تتحقق التنمية، ولأجل الرد على هذا الاحتجاج سنبحث في موقف الدستور من ابعاد التنمية (الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية) واهدافها والاستراتيجية الوطنية للتنمية ونبين مؤشراتها .

اولاً: اهداف التنمية المستدامة في الدستور العراقي لسنة 2005

للأسف لم ينظم المشرع الدستوري العراقي اهداف التنمية بشكل سليم، بحيث يمكن تدارك اهمال الإشارة الصريحة للمفهوم. وسنوضح الأهداف التي ذكرت في الدستور ومدى ترجمتها على أرض الواقع وذلك في بنود عدة.

1- **المساواة بين الجنسين**: وردت المساواة بين الجنسين كواحدة من اهداف رؤية التنمية 2030، وغني عن البيان أن المساواة بين الجنسين قضية عالمية محورية، فقد عانت المرأة وما زالت تعاني في العديد من البلدان، من التهميش والعنف والاقصاء، ولذلك تعد مسألة المساواة وخصوصاً في الحقوق السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها، مسألة جوهرية، وهدف يرتجى الوصول اليه. السؤال هنا، هل نظم المشرع الدستوري العراقي مسألة المساواة بشكل يتفق مع هذا الهدف؟ في فصل الحقوق، المادة 14 من الدستور يشير النص الى أن (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الوضع الاجتماعي). هذا النص لا غبار عليه، وهو اتجاه سليم يضع اساساً متيناً لإزالة الفروقات والاختلافات والتي عادة ما تكون منشأها الأعراف الاجتماعية وليس الدين أو القانون. ثم أشار الدستور بعدها الى تكافؤ الفرص[٢٤]، وهي إشارة حسنة تعدم التمييز بسبب الجنس، فلا افضلية لرجل على امرأة والجميع سواء امام الفرص في

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

الدولة. وكذلك أشار الدستور الى ان العمل حق لكل العراقيين[٢٥]، (بمعنى انه حق للمرأة مثلما هو حق للرجل، والفرصة بالعمل للمرأة تساوي الفرصة بالعمل للرجل) وهناك نصوصاً اخرى تهتم بالمرأة كزوجة أو أم أو أبنة[٢٦] كذلك في مسألة الضمان الصحي والاجتماعي[٢٧]، تم مراعاة المساواة بين الجنسين، وكذلك ضمن الدستور حرية العراقي (رجل أو امرأة) وحظر التعذيب بأنواعه النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية وغير ذلك[٢٨]. ثم خرج الدستور عن مبدأ المساواة في المادة 49/ رابعا عندما اشترط الكوتا النسوية في عضوية مجلس النواب (ما لا يقل عن 25٪) . ويرى البعض ان هذا الخروج مذموماً، ونحن نراه امرا إيجابيا في ظل ثقافة مجتمع ذكورية . خلاصة القول: ان التنظيم الدستوري لمسألة المساواة مقبول ولكن يحتاج الى اعادة نظر وتطوير ، فهناك موضوعات أخرى لابد للدستور ان يتناولها، بشكل واضح وصريح ومنها موضوعة (الجندر) على سبيل المثال لا الحصر. من الناحية العلمية، المساواة بين الجنسين في العراق شبه معدومة، جاء في تقرير وازرة التخطيط لعام 2021 (ان قضايا المرأة ما زالت متشابكة ولابد من معالجتها بنهج متكامل اذا اردنا تحقيق نتيجة مستدامة حقيقية على مدى طويل لوضع حد للتمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان، اذ لاتزال هناك أوجه كبيرة من عدم المساواة في سوق العمل..)

ويشير التقرير أيضاً الى ان نسبة مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي بلغت (12،6٪) بينما بلغت نسبة مشاركة الذكور(72،7٪) وأن معدل بطالة الاناث (31٪) بينما معدل بطالة الذكور (10،9٪)[٢٩]، هذه الأرقام تؤكد مبدأ عدم المساواة.

2- **مكافحة الفقر والجوع** : عند مراجعة المواد المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تجد ان الدستور جاء خالياً من الإشارة الى الفقر والجوع وسبل معالجتها، نعم هناك إشارات بسيطة جداً، منها اعفاء ذوي الدخول المنخفضة من الضرائب[٣٠]، والضمان الاجتماعي والصحي ومقومات العيش الكريمة[٣١] لكن الامر يحتاج الى تنظيم أكثر وضوحاً وأوسع افقاً، فمستويات الفقر في العراق مرتفعة وبموجب وزارة التخطيط فإن نسبة الفقر في العراق لعام 2023 بلغت 25٪ والملاحظ انه هذه النسبة مرتفعة قياساً للأعوام السابقة، بمعنى ان العراق يتحرك خارج هذا الهدف التنموي.

3- **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة**: تعرف الطاقة المتجددة بأنها طاقة ناتجة عن مصادر الطبيعة، تتجدد بمعدل ما يتم استهلاكه كأشعة الشمس والرياح[٣٢]. لم ينظم الدستور العراقي مسألة الطاقة ولم يشر الى الطاقة المتجددة أو النظيفة ولا الى الطاقة التي تعتمد الوقود الاحفوري، نعم هناك إشارة الى ملكية النفط والغاز للشعب العراقي[٣٣] وكذلك إدارة الطاقة الكهربائية تكون بشكل مشترك بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية[٣٤] رغم أن مشكلة العراق منذ بداية الحصار عليه في تسعينات القرن المنصرم والى الان هي مشكلة متعلقة بالطاقة وخصوصاً الكهربائية، ومنذ سقوط النظام السابق والى الان نحن نعتمد الطاقة التي تعتمد الوقود الاحفوري الذي يسبب تلوثاً بيئياً هائلاً وامراضا خطيرة قاتلة. وفقاً للبنك الدولي فأن العراق يواجه تحدياً يتمثل في الابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط والتحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً[٣٥] .

4- **البيئة والعمل المناخي**: جاء تنظيم الدستور للبيئة تنظيماً مبتسرا، فلم يتطرق لهذا الموضوع سوى بنصين، الأول منهما في المادة 33 اذ اشارت الى (اولاً: لكل فرد الحق في العيش في ظروف بيئية سليمة. ثانياً: تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليها) والثاني في المادة 114، اذ جعل من رسم السياسة البيئية اختصاصاً مشتركاً بين المركز والاقليم أو المحافظات غير المنتظمة بإقليم. ويشير تقرير التنمية والمناخ المشار اليه سابقاً الى ان العراق يعاني من ازمة مناخية وتنموية متعددة الابعاد، حيث يشكل نموذج التنمية المستند الى النفط والذي يعاني من ضعف القدرات البشرية والمؤسسية والانقسامات الاجتماعية العميقة وانعدام المساواة في العراق، مكونات عاصفة شديدة تتظافر فيها عوامل الهشاشة والتنمية والمناخ[٣٦]

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

تجدر الإشارة الى ان هناك قانون لحماية وتحسين البيئة صدر عام 2009 يحمل الرقم 27، الا انه تشريع لا يتسق مع التطورات البيئية الخطيرة التي تحصل على مستوى العالم.

خلاصة القول: عند متابعة الإشارات الدستورية للتنمية المستدامة نجدها إشارات غير واضحة وغير مكتملة التنظيم وزاد الامر سوءاً التخطيط والتنفيذ على ارض الواقع.

وعند سؤالنا لوزير التخطيط السابق (نور الدليمي) هل ان الدستور تناول التنمية بشكل سليم ام أخفق المشرع في تنظيمها؟

اجابنا (لعل واحدة من الإشكالات سببها الدستور هي عدم تحديد هوية واضحة للاقتصاد العراقي فهو لم يوضح إذا كان الاقتصاد اشتراكيا ام حرا ام مختلطا[٣٧].

ثانيا : رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030 : انسجاماً مع رؤية الأمم المتحدة 2030 والمتعلقة بالتنمية المستدامة وضع العراق استراتيجية خاصة بالتنمية تحت عنوان (المستقبل الذي نصبوا اليه) في عام 2019، جاء في كلمة رئيس مجلس الوزراء وقتئذ (عادل عبد المهدي) (تطمح الحكومة العراقية كما جاء في بيانها الوازري الى الانتقال بالاقتصاد العراقي الى التنوع والتخلص من الاعتماد الشامل على النفط. وتمارس فيه الدولة دورا انمائياً فاعلاً، يتولى فيه القطاع الخاص عملية التنمية وتنفيذها، بوصفه فاعلاً وبما يوسع إمكانات النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ويمكن الطبقة الوسطى من التوسع وممارسة دور فاعل ويوفر فرص العمل المدرة للدخل المنصف للجميع مما يجعلهم ينعمون بحياة أفضل. لذا فأننا نهدف الى الاعتماد على مبادئ الاستدامة وتحقيق العدالة والحكم الرشيد وسنجعل من أهداف التنمية المستدامة التي اتفق عليها المجتمع الدولي ووافقنا عليها معه اطارا شاملاً لعملية التنمية في العراق، بما يمكن مؤسساتنا من الاسترشاد بأهدافها وغاياتها ومؤشراتها بوصفها معايير للتقدم التنموي...)[٣٨].

وقد حددت منطلق رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030 :

1. النمو: من خلال الجمع بين ابعاد التنمية المستدامة التي تشمل الاندماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، في إطار من الحكم الرشيد على المستوين الوطني والمحلي.
2. التمكين والاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي.
3. العدالة والانصاف في توزيع الموارد وعوائد التنمية.
4. الحكم الرشيد وسيادة القانون والشفافية.
5. التوافق بين جهود التنمية الوطنية وأولويات التنمية المحلية، بما يحقق خطة التنمية المستدامة 2030 .
6. اقتصاد متنوع معزز الأصول قادر على توفير فرص العمل اللائق والمحمي.
7. الشراكة الوطنية والدولية بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجامعات ووسائل الاعلام والمنظمات الدولية بما يعزز تحقيق المكاسب والوصول الى اهداف التنمية.
8. بناء السلم المجتمعي وضمان اندماج الجميع في عملية التنمية.
9. الاستدامة البيئية المعززة للاقتصاد الأخضر.

أما بالنسبة للأولويات الوطنية فهي خمس اولويات: (بناء الانسان، الحكم الرشيد، اقتصاد متنوع، مجتمع آمن وبيئة مستدامة).

ان المشكلة الحقيقية في العراق هي مشكلة مركبة، في التخطيط والتنفيذ، فالتخطيط غير الواقعي لن يؤدي الى تنفيذ واقعي، ولذلك تجد الكثير من الخطط لا يمكن تنفيذها لعلة في الخطط احياناً وأخرى في التنفيذ بسبب ضعف المؤسسات الحكومية أو مرضها ادارياً. وعند سؤالي وزير التخطيط السابق (نوري الدليمي)، الذي أشرف على وضع خطة التنمية المستدامة في العراق عن سبب فشل الاستراتيجيات الوطنية ومنها استراتيجية التنمية المستدامة، هل العلة في التخطيط ام في التنفيذ؟

أجابنا: هناك ثلاثة أسباب وراء عدم النجاح ، الأول: يرتبط بظروف البلد والتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والفساد، بمعنى انها ترتبط بالتنفيذ. الثاني: يتعلق بكثرة الاستراتيجيات وتقاطعها احياناً فيما بينها نتيجة ضعف او غياب التنسيق بين الجهات التي تضع

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

تلك الاستراتيجيات. الثالث: هيمنة القطاع الحكومي بشكل شبه تام على الاعداد والتنفيذ، وغياب القطاع الخاص، الامر الذي يخلق حالة من عدم المنافسة في ظل ترهل وعدم قدرة القطاع العام على تنفيذ تلك الاستراتيجيات. وعند مقاطعته وسؤاله عن نسبة الإنجاز الحقيقية لخطة التنمية والاهداف الأممية السبعة عشر؟ أجاب: بصراحة لا يوجد شيء واضح وملموس، كل ما حدث هو إقامة ندوات وورش عمل ومؤتمرات واجتماعات . النقطة الأبرز هي تقديم العراق تقريرين طوعية للأمم المتحدة. الأول عام 2019 في وقتنا، وكان يتحدث عن عودة العراق للمسار التنموي، والثاني 2022 وكان يتحدث عن التنمية المحلية في المحافظات وركز على محافظات كنماذج محددة للحالة العراقية. وانا اعزو عدم تحقيق تقدم واضح في مسارات تحقيق اهداف التنمية المستدامة، الى تزامن إطلاق رؤية 2030 مع أصعب مرحلة مر بها العراق بعد 2003، داعش وتداعياته، الازمة المالية وصعوباتها، كورونا وتأثيراتها، وغياب الموازنات لثلاث سنوات(2014،2020،2022) وتأخر إقرارها في سنوات أخر ى[٣٩]

ثالثاً: التحديات التي تواجه التنمية في العراق: تواجه التنمية المستدامة في العراق تحديات كبيرة وخطيرة، تمثل عوائقاً تقف بوجه التنمية ولعل اهم تلك التحديات:

1. الاضطراب السياسي: رغم مرور عقدين على سقوط النظام الدكتاتوري وثمانية عشر عاماً على أول حكومة منتخبة وفقاً للدستور النافذ، الا إن الصراعات والتجاذبات السياسية ما زالت مستمرة ومتصاعدة، وقد اتسعت رقعة الصراع هذا الى كافة المجالات والقطاعات في الدولة وقد أدت هذه الصراعات والتوافقات السياسية الى ان تشغل المواقع الإدارية والفنية بشخصيات حزبية تعتمد الولاء الحزبي او الطائفي او القومي على حساب الكفاءة والنزاهة، وقد أدى ذلك الى ضعف التخطيط والتنفيذ والرقابة وغيرها، وهي الشغل الشاغل في العراق وهي الموضوع الأساسي، اما (الاقتصاد ،البيئة، والثقافة، ... الخ) من الموضوعات المهمة التي يجب أن تحتل الصدارة فقد تراجعت بشكل خطير.
2. الفساد المالي والإداري وضعف الإجراءات الحكومية الرادعة له.
3. اعتماد الاقتصاد الريعي وسيطرة النفط شبه التامة على بقية القطاعات.
4. انهيار القطاع الصناعي.
5. تدهور القطاع الزارعي.

وهناك تحديات أخرى اشارت اليها رؤية العراق 2030 الخاصة بالتنمية[٤٠]:

(النمو السكاني المرتفع، تزايد حالات الفقر والحرمان، والبطالة والعمل غير اللائق، تزايد حدة التطرف والاقصاء الاجتماعي بعد 2014 بسبب سيطرة داعش على ثلثي الأرضي العراقية، الفساد وتدني كفاءة المؤسسات الحكومية).

الخاتمة

توصلنا من خلال البحث لمجموعة من النتائج والتوصيات:

اولا: النتائج :من اهم النتائج التي توصلنا اليها هي:-

1. لقد اغفل المشرع الدستوري العراقي في دستور 2005 الاشارة الى موضوع التنمية المستدامة وحقوق الاجيال القادمة رغم اهمية الموضوع واحتلاله موقع الصدارة دوليا ومحليا، وهذا يعكس قصر النظر لدى واضعي الدستور .
2. تميز المشرع الدستوري المصري عن المشرعين الدستوريين (التونسي والعراقي) بتنظيمه لموضوع التنمية المستدامة وحقوق الاجيال القادمة واحاطته بتفاصيل الموضوع وهذا يدل على مواكبة واضعي الدستور للتطورات السياسية والاقتصادية والبيئية وغيرها.
3. ان الفجوة بين التخطيط والتنفيذ التنمويين في العراق كبيرة جدا بدليل تقاطع الاستراتيجيات وتعددها وبقائها في حيز النصوص والورش والندوات دون ان تترجم الى خطوات عملية حقيقية تساهم في نهوض الدولة.
4. ان المؤشرات التنموية في العراق تشير الى تراجع مسار التنمية فنسبة الفقر والبطالة والامية واعتماد الاقتصاد الريعي والتلوث البيئي وغير ذلك ما زالت مرتفعة ولم تشهد تراجعا ملحوظا رغم تعاقب الحكومات والسنوات على وضع الاستراتيجيات.

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

ثانيا:التوصيات: توصلنا من خلال البحث الى جملة من التوصيات اهمها:

1. لابد من اجراء التعديل الدستوري الاول وتضمينه موضوع التنمية المستدامة وتنظيم حقوق الاجيال القادمة فيه تنظيما يضمن التوازن في استهلاك الموارد بين الجيل الحالي والاجيال اللاحقة.
2. جعل استراتيجية التنمية المستدامة محور البرنامج الحكومي والمنهاج الوزاري الذي يصوت عليه مجلس النواب في كل دورة وقياس مدى نجاح الحكومة او اخفاقها بنجاحها او اخفاقها في تنفيذ ذلك البرنامج والمنهاج.
3. اعادة النظر في التشريعات ذات الصلة بمؤشرات التنمية كقانون البيئة والصحة والموازنة وغيرها وجعلها تتلائم مع الواقع وتساير التطور العالمي .
4. تفعيل المؤسسات الرقابية وخصوصا مجلس النواب وهيأة النزاهة وديوان الرقابة وغيرها لايجاد رقابة ناجعة على خطة وتنفيذ التنمية المستدامة، فمن غير المعقول ولا المقبول ترك الخطة والتنفيذ تحت رحمة المؤسسات التنفيذية فقط.

المصادرِ

المؤلفات:

[1] د. عبد لله حسون محمد واخرون، التنمية المستدامة (المفهوم والعناصر والابعاد) ، بحث منشور، مجلة ديالى، العدد 67، 2015.

[2] عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة، ط1،المركز العربي للابحاث والدراسات،قطر ،2012.

[3] د. فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، ط1، دار دجلة، الأردن، 2016.

[4] د. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها، ابعادها، مؤشراتها)، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ،2017.

البحوث والمقالات:

[1] خالد هاشم عبد الحميد، الاقتصاد الاخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 26، العدد2،2022

[2] زينب صالح الاشوح، التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري، بحث منشور، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 12، العدد الثاني، القاهرة ،2014.

[3] د. عبد الله حسون واخرو ن، التنمية المستدامة (المفهوم والعناصر والابعاد)، بحث منشور، مجلة ديالى، العدد 67، 2015.

[4] د. نبيل مرزوق ،السيادة الغذائية، ورقة عمل نقاشية ، مقر الجمعية العامة للامم المتحدة، 2018/12/18.

الرسائل والاطاريح :

[1] معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا نموذجاً)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ،2015، ص44.

[2] سايح أبو زيد، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية (حالة الزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012-2013.

التشريعات:

اولا: الدساتير:

[1] الدستور الأمريكي لسنة 1787.

[2] الدستور المصري لسنة لسنة 1971 المعدل.

[3] دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

[4] الدستور المصري لسنة 2007.

[5] الدستور المصري لسنة 2012.

[6] الدستور المصري لسنة 2014 المعدل.

[7] الدستور التونسي لسنة 2014.

[8] الدستور التونسي لسنة 2022.

المواقع االلكترونية:

[1] موقع الأمم المتحدة الرسمي www.un.org.com

[2] الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية www.old.mop.gov.iq.com

[3] الموقع الرسمي للبنك الدولي www.albankaldawli.org.com

الهوامش

(1) ان من اهم المبادئ التي جاء بها المؤتمر والتي يمكن استنتاج التنمية المستدامة منها : المبدأ الأول : للإنسان حق أساس في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة وفي بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة بتحقيق الرفاه. المبدأ الخامس: استغلال الموارد غير المتجددة للأرض على نحو يصونها من النفاذ في المستقبل ويكفل اشراك البشرية قاطبة في الاستفادة منها. المبدأ الثامن: للتنمية الاقتصادية متطلبات اجتماعية لضمان بيئة مؤاتيه لعيش الانسان وعمله. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، 5_6 يونيو 1972 ، ستوكهولم ، موقع الأمم المتحدة الرسمي www.un.org.com تاريخ الزيارة 2023/7/22

(2) د. فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، ط1، دار دجلة، الأردن، 2016، ص59 .

(3) د. عبد لله حسون محمد واخرون، التنمية المستدامة (المفهوم والعناصر والابعاد) ، بحث منشور، مجلة ديالى، العدد 67، 2015، ص340.

(4) معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا نموذجاً)، أطروحة دكتواره، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ،2015، ص44.

(5) د. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها، ابعادها، مؤش ارتها)، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ،2017، ص81.

(6) زينب صالح الاشوح، التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري، بحث منشور، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 12، العدد الثاني، القاهرة ،2014، ص97

(7) د. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد ، المصدر السابق ، ص81

(8) ينظر موقع الأمم المتحدة الرسمي www.un.org.com .

(9) د. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد ، المصدر السابق ، ص88

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

(1) ينظر موقع الأمم المتحدة الرسمي www.un.org.com تاريخ الزيارة ، الخميس ، 2023/8/27 ، الساعة 4:44 دقيقة مساءً .

(12) زينب صالح الاشوح، التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري، بحث منشور، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 12، العدد الثاني، القاهرة ،2014، ص97.

(13) الموقع الرسمي للأمم المتحدة www.un.org.com تاريخ الزيارة ، 2023/8/27 ، الساعة السادسة مساءً.

(14) د. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد ، المصدر السابق ، ص92.

(15) تنص ديباجة الدستور الأمريكي على (نحن شعب الولايات المتحدة، رغبة منا في انشاء اتحاد اكثر كمالاً وإقامة العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي وتوفير سبل الدفاع المشترك، وتعزيز الصالح العام وتأمين نعم الحرية لنا وللأجيال القادمة...)

(16) لم يتضمن دستور 1971 المعدل لأكثر من مرة (1980،2005،2007) الإشارة الى التنمية المستدامة بشكل واضح ، رغم إشارة التعديل في 2007/المادة 195 الى ضرورة اخذ رأي مجلس الشورى في مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، نشر التعديل الأخير في الجريدة الرسمية، العدد 13 في 31 مارس 2007 ، كما أشار دستور 2012 الى التنمية المطردة الشاملة في المادة 14 منه (يهدف الاقتصاد الوطني الى تحقيق التنمية المطردة الشاملة ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه والقضاء على الفقر والبطالة وزيادة فرص العمل..). وكذلك تضمن الإشارة الى حقوق الأجيال في المادة 68 (تتبنى الدولة خطة وطنية للإسكان تقوم على العدالة الاجتماعية، وتشجيع المبادرات الذاتية والتعاونيات الاسكانية، وتنظم استخدام اراضي الدولة لأغراض العمران، بما يحقق الصالح العام ويحافظ على حقوق الأجيال)، نشر في الجريدة الرسمية العدد 51 في 25 ديسمبر 2012.

(17) نشر الدستور المصري 2014 المعدل في الوقائع المصرية العدد 13 في 18 يناير 2014 .

(18) المادة 32 من الدستور المصري لسنة 2014 المعدل .

(19) ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة عام 1989، في احد البحوث المعدة من قبل مركز لندن للاقتصاد البيئي (تقرير بيرس). وعرف الاقتصاد الأخضر بأنه أداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال السياسات الاقتصادية والمالية. اهتمت الأمم المتحدة بالاصطلاح والمفهوم عقب الازمة العالمية في 2008، ففي 2012 دعت الى عقد مؤتمر التنمية المستدامة تحت عنوان (الاقتصاد الأخضر في 2012)، كما وعرفته بأنه (اقتصاد يهدف الى تحسين ورفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.) وعرفه البنك الدولي بأنه (اقتصاد ينخفض فيه انبعاث الكربون وتحقيق كفاءة استخدام الموارد من خلال التركيز على كيفية الإنتاج وتأثير ذلك على البيئة). وقد سمي الاقتصاد الأخضر بهذا الاسم لأنه عكس الاقتصاد التقليدي، يقوم على استخدام الطاقة المتجددة بدلاً من استخدام النفط والغاز. خالد هاشم عبد الحميد، الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 26، العدد 2022/2، ص405 وما بعدها.

(20) تعرف منظمة الفاو مفهوم السيادة الغذائية بأنه (مفهوم متعدد الابعاد لدعم مكافحة الجوع وتحقيق التوازن الغذائي)، فالسيادة الغذائية هي حق الشعوب في أغذية صحية ومناسبة من خلال الأساليب المستدامة والسلمية بيئياً، وحقها في تحديد نظمها الغذائية والزارعية. ينظر د. نبيل مرزوق، السيادة الغذائية، ورقة عمل لحلقة نقاشية بمقر الجمعية العامة للأمم المتحدة، مقر الجمعية ، 2018/12/18.

(21) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر ،2012، ص19

(2) منشور في الجريدة الرسمية (الرائد) عدد خاص2014/8/18

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

(3) جاء في المادة 12 من دستور 2014 (تسعى الدولة الى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية واعتماداً على مبدأ التميز الإيجابي كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية)

([24]) المادة 16 من الدستور العراقي لسنة 2005

([25]) المادة 22/اولاً من الدستور العراقي لسنة 2005

([26]) المادة 29/أولاً من الدستور العراقي لسنة 2005

([27]) المادة 30 من الدستور العراقي لسنة 2005

([28]) المادة 37 من الدستور العراقي لسنة 2005

([29]) تقرير وازرة التخطيط، قسم الإحصاء، عنوان التقرير(المرأة والرجل) ،2021، منشور على موقع الوازرة الرسمي www.old.mop.gor.iq

([30]) المادة 28/ ثانياً من الدستور العراقي لسنة 2005

([31]) المادة 30 من الدستور العراقي لسنة 2005

([32]) ينظر الموقع الرسمي الالكتروني للأمم المتحدة www.un.org.com تاريخ الزيارة 2023/1/9 الساعة الثامنة مساءً .

([33]) المادة 111 من الدستور العراقي لسنة 2005

([34]) المادة 114 من الدستور العراقي لسنة 2005

([35]) تقرير المناخ والتنمية الخاص بالعراق ، البنك الدولي ،12كانون الأول، 2022، منشور على صفحة البنك الدولي www.albankaldawli.org.com

([36]) تقرير المناخ والتنمية الخاص بالعراق ، البنك الدولي،12كانون الأول، صفحة البنك الدولي www.albankaldawli.com

([37]) د. نوري صباح الدليمي، لقاء، بغداد، 2023/9/9

([38]) كلمة رئيس مجلس الوزراء في المؤتمر الذي عقدته وازرة التخطيط، بغداد، شباط 2019

([39]) د. نوري صباح الدليمي، لقاء بحثي، بغداد، بتاريخ 2023/8/9

([40]) اشارت لهذه التحديات كلمة وزير التخطيط د. نوري صباح الدليمي، مؤتمر (المستقبل الذي نصبوا اليه رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030)، عقد ببغداد، شباط ،2019.

Salah Hassan Al-Arbawi, 2024. Sustainable Development and the Rights of Future Generations in the Iraqi Constitution of 2005: A Comparative Study. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.491-504. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.39